

العلاقات الأردنية - العراقية: ١٩٢١-١٩٥١

د. عطا الله صالح غثيان السرحان
الجامعة الهاشمية^١

الملخص

تبحث هذه الدراسة في العلاقات الأردنية العراقية خلال الفترة ما بين ١٩٢١-١٩٥١م. وتستعرض تطورها وبيان موقف الطرفين من الأحداث السياسية المحلية والإقليمية، وأهمها الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥م، ومشاريع الوحدة العربية، وإنشاء جامعة الدول العربية. وتفترض الدراسة أن العلاقات الأردنية العراقية كانت قائمة على المصالح العليا للدولتين، وليس على المصالح الشخصية والروابط العائلية. وخلصت الدراسة إلى أن التدخل البريطاني في شرق الأردن والعراق أدى إلى عدم وجود سياسة خارجية واضحة أو معبرة عن مواقف سيادية مستقلة، لذلك كانت علاقاتهما السياسية غالباً ما تمر في كثير من الأحيان عبر المندوب السامي البريطاني، ومن ثم عبر السفير البريطاني.

الكلمات الدالة: العلاقات الأردنية - العراقية، العلاقات الاقتصادية، العلاقات العسكرية، شرق الأردن.

^١ أستاذ مساعد، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الهاشمية، الزرقاء - الأردن.

Jordanian-Iraqi Relations: 1921-1951

Abstract

This study examines the Jordanian-Iraqi relations during the period between 1921-1951. It reviews its development and states the position of the two sides on local and regional political events, the most important of which is the Great Syrian Revolution of 1925, the projects of Arab unity, and the establishment of the League of Arab States. The study assumes that the Jordanian-Iraqi relations were based on the higher interests of the two countries, and not on personal interests and family ties. The study concluded that the British intervention in Transjordan and Iraq led to the lack of a clear foreign policy or expressive of independent sovereign positions. Therefore, their political relations often passed through the British High Commissioner, and then through the British Ambassador.

Keywords: Jordanian-Iraqi relations, economic relations, military relations, Transjordan.

المقدمة

تنشأ العلاقات بين الدول وتتحدد نتيجة مطالب أو ظروف داخلية وخارجية، وتتأثر بالنظام الدولي والإقليمي الذي تعيش فيه، كما تتوقف التفاعلات بين الدول بدرجة كبيرة على درجة التوافق أو التجانس الأيديولوجي بين الدول، وكلما كان النظام السياسي يحظى بدرجة عالية من التوافق الأيديولوجي، كان ذلك تثبيتاً وتقوية للتماسك السياسي داخل النظام، وتشجيعاً للانخراط في علاقات تعاونية وتكاملية. وينعكس إدراك النظام السياسي لمصادر التهديد الإقليمية والدولية على أنماط علاقاتها الدولية وفي تغليب علاقات التنافس والصراع على علاقات التعاون والتكامل.

ومما لا شك فيه أن للعلاقات الأردنية - العراقية جذوراً عميقة في التاريخ العربي المعاصر، وهي علاقات متجذرة وقائمة على دعائم راسخة من الانتماء لأمة واحدة، اجتمعت فيها أمور عديدة، منها: روافد التاريخ والمصير، والعقيدة الدينية، والتجاور الجغرافي، والهوية الحضارية، والتداخل والتشابك المجتمعي، لتنتج مع مرور الزمن شبكة من المصالح الاقتصادية والتجارية، والأهداف السياسية والاستراتيجية، والروابط الاجتماعية، والتلاحق الثقافي.

كما ترتبط دراسة العلاقات السياسية الأردنية - العراقية بالظروف الإقليمية والدولية التي قيدت تفاعلات هذه العلاقة تجاه الأحداث والتطورات التي حدثت في المنطقة العربية بشكل خاص، وقضايا المنطقة العربية بشكل عام.

أولاً: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في محاولة تبيان شكل العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأردنية - العراقية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٢١-١٩٥١م وما هي مواقف الدولتين تجاه الأحداث والتطورات المحلية والعربية والإقليمية، وخصوصاً بأن الدولتين كانتا تحت الانتداب البريطاني في تلك الحقبة الزمنية.

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على طبيعة العلاقات السياسيّة بين شرق الأردن والعراق وموقفهما من القضايا العربيّة علرغم من السياسة الانتدابية القائمة وتنافسها على الوطن العربيّ؟
- توضيح كيف تطورت العلاقات بين شرق الأردن والعراق في المجالات الثنائيّة الاقتصاديّة والعسكريّة؟
- بيان أوجه الاختلاف والتوافق في المواقف بين شرق الأردن والعراق تجاه الأحداث الوطنيّة والقوميّة؟

ثالثاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

- تسعى هذه الدراسة للإجابة عن السؤال المحوريّ الآتي: ما طبيعة العلاقات الأردنيّة - العراقيّة في ضوء المتغيرات المحليّة الإقليميّة والدوليّة من عام 1921م وحتى عام 1951م؟ ويتفرع من هذا السؤال المحوريّ الأسئلة الفرعية الآتية:
- ما طبيعة العلاقات السياسيّة الأردنيّة - العراقيّة وموقفها من القضايا العربيّة؟
- ما طبيعة العلاقات الاقتصاديّة بين شرق الأردن والعراق؟
- ما طبيعة العلاقات العسكريّة بين شرق الأردن والعراق؟

رابعاً: فرضية الدراسة

- تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها:
- إنّ العلاقات الأردنيّة - العراقيّة علاقات كانت قائمة على المصالح العليا للدولتين، وليس على المصالح الشخصيّة والروابط العائليّة.

خامساً: منهجية الدراسة

- استناداً إلى طبيعة الموضوع، ومشكلته البحثية التي يسعى للإجابة عن تساؤلاتها والأهداف التي يتوخى تحقيقها، والفروض التي ينوي اختبارها، يرى الباحث أنّ إنجاز هذه الدراسة يقتضي الاعتماد على المنهج التاريخيّ ومنهج تحليل النظم الإقليميّة. وفيما يلي عرض موجز لهذين المنهجين:
- 1. المنهج التاريخي:

للعلاقات الدوليّة المعاصرة جذور وامتدادات تاريخيّة سابقة، مما يجعل التعمق في تفهم الظروف والمؤثرات التاريخيّة أمراً ضرورياً لاستيعاب الملابسات التي تحيط بالعلاقات الدوليّة في

أشكالها المعاصرة، ويعدّ المنهج التاريخي من المناهج التقليدية في دراسة العلاقات الدولية، ومن أبرز رواده: (توينبي وشبنغلر وكولنجود) وغيرهم، ثم تطور المنهج في إطار أدبيات السياسة الخارجية في المدارس البريطانية والأمريكية عبر عمليات دراسة التاريخ الدبلوماسي. ويفيد هذا المنهج في فهم نشأة وتطور العلاقات الأردنية العراقية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية وموقف كلا البلدين من القضايا المحلية والإقليمية والدولية.

٢. منهج تحليل النظم الإقليمية:

يهدف المنهج إلى الكشف عن الطبيعة الداخلية والإقليمية للعلاقات الأردنية-العراقية في النظام الإقليمي العربي، وشكل التفاعلات التي حدثت داخل بنية النظام الإقليمي العربي، وسلوك القوى الدولية والإقليمية تجاه تلك التفاعلات.

سادساً: مفاهيم الدراسة

أما المفاهيم المرتبطة بالدراسة فتشمل الآتي:

١. إمارة شرق الأردن:

تشكل منطقة شرقي الأردن، الجزء الجنوبي من سورية الطبيعية، وتمتد بشكل طولي ما بين نهر اليرموك شمالاً، إلى معان وخليج العقبة (أيله) جنوباً، أما من جهة الشرق، فتمتد إلى الجفر شرقاً ووادي عربة والبحر الميت، وعلى امتداد نهر الأردن غرباً، وتكاد تشكل وحدة جغرافية، تقطعها الحدود الطبيعية، لتجعل منها وحدات إدارية مستقلة، هي التقسيمات الإدارية التي وجدها العثمانيون على الأرض عندما فتحوها، وكانت بلاد الشام مقسمة إلى ست نيابات، هي: دمشق، حلب، حماة، طرابلس، صفا، الكرك (أبو الشعر، ٢٠٠١، ١١).

وتشير المعلومات التاريخية المتوافرة أنّ المنطقة المعروفة بـ (شرقي الأردن) تعد جزءاً من بلاد الشام، ويحدد الجغرافيون بلاد الشام من جبال طوروس شمالاً إلى خليج العقبة جنوباً، ومن حدود العراق الغربية شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً، وبقيت وحدة تاريخية وسياسية منذ الفتح الإسلامي حتى عام 1921م، عندما قسمت إلى دويلات مستقلة بموجب مؤتمر سان ريمو (أبو الشعر، ٢٠٠١، ١١-١٨).

٢. العلاقات الأردنية العراقية:

تتمثل في عملية التفاعل والتعاون على أساس المصالح الوطنية المشتركة، وعلى أساس العلاقات الأسرية التاريخية (الأسرة الهاشمية الواحدة) بين البلدين في جميع المجالات: السياسة والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية التي تطورت منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١م وحتى يومنا هذا، في ظل المعطيات والظروف والتحديات المحلية والإقليمية والدولية (ذنون، ٢٠٠٦، ٧).

سابعاً: حدود الدراسة

جاءت هذه الدراسة محددة بالأبعاد التالية:

١. الحدود الزمانية: ستغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي ١٩٢١-١٩٥١م. وقد اختير عام ١٩٢١م لبداية الدراسة، وهي الفترة التي بدأ فيها تأسيس إمارة شرق الأردن وشهدت مرحلة حكم الأمير (لاحقاً الملك) عبد الله بن الحسين وبداية العلاقات بين شرق الأردن والعراق. في حين جاء تحديد عام ١٩٥١م لنهاية الدراسة، نظراً لانتهاء فترة حكم الملك عبد الله بن الحسين.

٢. الحدود المكانية: ستقتصر هذه الدراسة على المجال الجغرافي لكل من شرق الأردن (لاحقاً المملكة الأردنية الهاشمية) والعراق.

ثامناً: الدراسات السابقة

تمكّن الباحث من أن يطلع على عدد من الدراسات ذات الصلة المباشرة بالموضوع، وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات:

١. دراسة حسن (٢٠١٧)، بعنوان: "العلاقات العراقية الأردنية الإستراتيجية ونظرة جديدة للدروس المستفادة من ساحة العمليات الأردنية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٤٨". بيّنت الدراسة أنّ شرقي الأردن كان عبر جميع العصور تقريباً جزءاً من سوريا الكبرى. وبعد الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، وخلصت الدراسة إلى أنّه نتيجة لعدم وفاء الإنكليز لوعودهم للعرب في معاهدة سايكس-بيكو، فقد أعطوا فيصل بن الحسين عرش سوريا أولاً، فلما انتزعهُ الفرنسيون منه تنفيذاً لبنود تلك المعاهدة، نصبه الإنكليز ملكاً على العراق، وأعطوا الأمير عبد الله النجل الآخر للحسين بن علي الضفة الشرقية لنهر الأردن؛ ليحولوا دون مطالبته بسوريا، وأطلق على الكيان

الجديد في عام ١٩٢١ اسم إمارة شرق الأردن، إذ وعد البريطانيون الملك عبد الله في وقت سابق بعرض العراق.

٢. دراسة الجبوري (٢٠١٦)، بعنوان: "العلاقات الأردنية-العراقية ١٩٢١-١٩٥١م الوثائق الهاشمية (أوراق عبد الله بن الحسين) مصدرا". تناولت هذه الدراسة العلاقات التاريخية الأردنية-العراقية في الفترة ما بين ١٩٢١-١٩٥١. واعتمدت الدراسة على الوثائق الهاشمية (أوراق الملك عبد الله الأول بن الحسين) بعدها مصدراً أساسياً لتحليل وفهم التغيرات التي شهدتها العلاقات الأردنية-العراقية خلال تلك الفترة وما رافقها من تطور في العلاقات بين البلدين.

٣. دراسة نايل (٢٠١٦)، بعنوان: "المعاهدة العراقية-البريطانية ١٩٢٢م والمعاهدة الأردنية-البريطانية ١٩٢٨م: دراسة مقارنة". هدفت هذه الدراسة إلى إجراء دراسة وثائقية مقارنة بين المعاهدتين العراقية-البريطانية لعام ١٩٢٢م والأردنية-البريطانية لعام ١٩٢٨م وإجابة الدراسة عن أسباب تأخير بريطانيا إبرام معاهدتها مع الأردن حتى عام ١٩٢٨م، على الرغم من تشابه الحالة القانونية فيما يتعلق بالعراق والأردن، كإقليمين أنيط ببريطانيا مسؤولة الانتداب عليهما. وخلصت الدراسة إلى أن اختلاف المعاهدة التي أبرمتها بريطانيا مع العراق عام ١٩٢٢م عن تلك التي أبرمتها مع شرق الأردن عام ١٩٢٨م يعود إلى أنها أقل تقييداً وأكثر مرونة على الرغم من الفارق الزمني بين عقد المعاهدتين.

٤. دراسة عبد (٢٠٠٧)، بعنوان: "العلاقات السياسية العراقية-الأردنية ١٩٣٢-١٩٥٨م". أوضحت الدراسة أن العلاقات بين البلدين تباينت بين مدٍ وجزر، فمن مرحلة التعاون والتقارب الوثيق إلى مرحلة التوتر والتأزم، كما في الفترة ١٩٥١-١٩٥٢ و ١٩٥٦-١٩٥٧ في حين بدأت بعد ذلك مرحلة انفراج في علاقات البلدين، وتوثقت بشكل أفضل حتى توجت بالاتحاد بينهما عام ١٩٥٨.

٥. دراسة العبدالات (١٩٩٣)، بعنوان: "العلاقات الأردنية-العراقية: ١٩٤٦-١٩٥٨م" ناقشت الدراسة العلاقات الأردنية-العراقية خلال الفترة (١٩٤٦-١٩٥٨). وخلصت الدراسة إلى أن العلاقات الأردنية العراقية على الرغم من أنها تأرجحت ما بين مرحلة التقارب والتعاون الوثيقين الذي وصل إلى حد الاتحاد فيما بينهما عام ١٩٥٨ وبين مرحلة التوتر وسوء العلاقات، كما حدث في عام ١٩٥٢ و ١٩٥٦-١٩٥٧، إلا أنه على الرغم من ذلك، فإن العلاقات الأردنية

العراقية خلال فترة هذه الدراسة كانت من أحسن العلاقات الأردنية العربية، ولكنها لم تُدْم طويلاً بسبب انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨م.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- بعد الإطلاع على هذه الدراسات وبيانها لطبيعة العلاقات العراقية - الأردنية، وتتبعها، وتطورها والعوامل التي عززتها، والمحددات التي أعاققتها، فإنّ هذه الدراسة تُنحو نحو إبراز موضوع العلاقات الأردنية - العراقية، وتمتاز عن غيرها من الدراسات بأنّها:
- _ تأتي هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة إذ ستعرض الدراسة تحليلاً شاملاً لفهم طبيعة العلاقات الأردنية - العراقية وتطورها التاريخي.
- _ ستتناول الفترة الزمنية الممتدة ما بين ١٩٢١م وحتى ١٩٥١م كون أغلب الدراسات لم تتطرق لهذه الفترة بصورة شاملة في كافة المجالات.
- _ ستحاول الدراسة التركيز على الأهداف والمصالح المشتركة بين البلدين خلال الفترة ما بين ١٩٢١م وحتى ١٩٥١م والتداعيات التي نتجت عن اختلاف وجهات النظر حول بعض القضايا المركزية.
- _ تقديم دراسة أكاديمية حديثة ومتخصصة أمام الدارسين والباحثين والمهتمين في هذا الجانب الهام.

المبحث الأول: العلاقات السياسيّة بين شرق الأردن والعراق ١٩٢١-١٩٥١

شهدت السنوات التي حكم فيها الملك عبد الله الأول إمارة شرق الأردن كثيراً من المخاطر والمشكلات والتطورات الجديدة في المنطقة. وكان الهدف الرئيس للسياسة الخارجيّة الأردنيّة إحداث توازن فعال حيال تلك المشكلات المختلفة، والدفاع عن أمن الإمارة (المملكة فيما بعد) واستقرارها.

ويمكن القول: إنّه قبل عام ١٩٢١م لم تكن هناك علاقات أردنية - عراقية باستثناء تلك العلاقات المرتبطة بكون شرق الأردن يمثل حلقة وصل، ومعبراً باتجاه ارض فلسطين، ومصر، وأحياناً كمعبر بديل باتجاه سوريا والحجاز (النعيمي، 2010، ١). وفيما بعد عام ١٩٢١م أصبحت العلاقات بين البلدين متجذرة ومبنية على دعائم راسخة من الانتماء لأمة واحدة تجمع بينها روافد التاريخ والمصير المشتركين، والتجاور الجغرافي، الهوية الحضارية، والعقيدة الدينية، والتداخل والتشابك المجتمعي، علاوة على حكم الهاشميين للدولتين، لتنتج مع مرور الوقت مجموعة من المصالح الاقتصاديّة والتجارية، والأهداف السياسيّة والاستراتيجية، والروابط الاجتماعية، والتلاقح الثقافيّ.

وكانت العلاقات بين البلدين علاقات متميزة، قامت على مبادئ الثورة العربيّة الكبرى قبل أن تقوم على المصالح، علماً بأنّ كلّ الدول تسعى من وراء سياستها الخارجيّة إلى تحقيق مصلحتها الوطنيّة كما تراها قياداتها السياسيّة، ووفقاً لقوانينها الداخليّة.

وقد تسلم الملك فيصل (الأول) بن حسين بن علي عرش العراق في ٢٣ آب ١٩٢١م، وهو العام نفسه الذي اعترف فيه الإنجليز بإمارة شرق الأردن في ٣٠ آذار ١٩٢١م. واعتبرت بريطانيا تصيب حاكم هاشمي على كل من شرق الأردن والعراق وفاء بالتزاماتها للشريف حسين، مقابل مشاركته في الحرب ضد الدولة العثمانية إبان الثورة العربيّة عام ١٩١٦م (Aruri, 1972, 22).

وبعد تتويج فيصل بن الحسين على عرش العراق في آب عام 1921م، أيد الملك فيصل استقلال حكومة شرق الأردن، وكان للانتداب البريطانيّ على كل من العراق وشرق الأردن دور كبير في تنسيق المصالح بين البلدين، حيث تمكنت بريطانيا من إيجاد اتصال بري

بين الدولة العراقية وشرق الأردن من خلال عقد اتفاقية (حذاء) بين حكومة شرق الأردن وحكومة نجد في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٥م، وبموجب المادة الأولى من هذه الاتفاقية أصبحت الحدود الأردنية - العراقية مشتركة، ولم تسمح الحكومة البريطانية باتصال حدود نجد مع سوريا؛ لأن ذلك يعني قطع الانتقال البري بين شرق الأردن والعراق، وبالتالي قطع الطريق البري بين البحر المتوسط وبغداد (خله، ١٩٨٣، ٢٣١).

وفي تموز عام ١٩٢٥م قامت الثورة السورية في جبل الدروز بزعامة سلطان باشا الأطرش، إذ ظهر أول موقف سياسي للأمير عبد الله مخالفاً للموقف العراقي، أما بالنسبة لموقف الأمير عبد الله، فقد كان مزدوجاً إذ أظهر عدم تعاونه مع الثوار السوريين لكونه حاكماً تحت الانتداب البريطاني، ولكنه احتفظ بالاتصالات السرية مع سلطان الأطرش، وعبد الرحمن الشهبندر وغيرهم من أجل دعم الثورة. وقد أصدرت الحكومة الأردنية بلاغاً في ٢٠ أيلول ١٩٢٥م يمنع عبور الحدود بين الأردن وسورية من غروب الشمس وحتى الفجر (ملكاوي والشناق، ٢٠١٤، ٤٥٥).

كما قام الأمير عبد الله بدعوة شيوخ الأردن إلى زيارته، وحثهم على التحلي بالهدوء، وأخذ عليهم العهود بالكف عن مساعدة الثوار السوريين. وقد فسر موقفه هذا على أنه محاولة لكسب تأييد فرنسا في سبيل تحقيق أطماعه الخاصة بسورية، فقد عرض الأمير جلوسه على عرش سورية، مقابل إخماد الثورة السورية (خله، ١٩٨٣، ٣٦٣-٣٦٤). فيما أثارت الثورة السورية الكبرى ردود فعل واسعة النطاق على صعيد الساحة السياسية في العراق، تجلت بالدعم المادي والمعنوي، وقدمت لها جميع أشكال الدعم المالي والعسكري بشكل سري، في حين حثت جماهير الشعب على نصرته ومساندة القضية السورية بشكل علني وصريح، وقد تمثل ذلك بوسائل عدة، أهمها جمع التبرعات النقدية للمتضررين السوريين.

وفي ١ تشرين الثاني ١٩٢٦م، قرر المجلس التنفيذي الأردني الموافقة على أن تكون الحدود الأردنية - العراقية خطأ مرسوماً من تقاطع الدائرة (٣٩) شرقاً وموازيًا للدائرة (٣٢) شمالاً إلى أقرب نقطة على الحدود بين سوريا والأردن (الماضي وموسى، ١٩٥٩، ٣١٦). وخلال الفترة التاريخية التي تلت رسم الحدود من ١٩٢٦-١٩٣١م وعلى صعيد الزيارات المتبادلة خلال هذه الفترة فإننا نجد أن الملك فيصل (الأول) قد قام بزيارات متعددة إلى شرق الأردن، فقد زار

الملك فيصل عمّان ثلاث زيارات رسمية في السنوات ١٩٢٣م و١٩٢٥م و١٩٢٦م، وتناولت هذه الزيارات تنسيق المواقف المشتركة والتشاور في بعض القضايا وقد وُقِع خلالها على عدد من الاتفاقيات التي شملت مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية (أبو الشعر، ٢٠١٠، ٦).

وفي ٢٥ آذار ١٩٣١م وصل وفد عراقي إلى عمان برئاسة نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي، من أجل التوصل إلى معاهدة صداقة وحسن جوار بين العراق وشرق الأردن، ووقع على هذه المعاهدة كل من نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي وعبد الله سراج رئيس الوزراء الأردني (الجريدة الرسمية، ١٩٣١).

وبموجب هذه الاتفاقية، اعترفت الحكومتان ببعضهما، وتعهدت الدولتان بالمحافظة على حسن العلاقات بينهما، والعمل بكل ما لديهما من وسائل على ألا تكون إحداهما قاعدة للأعمال غير المشروعة في بلاد الفريق الآخر (الحسني، ١٩٨٩، ١٠٩-١١٠). بنود تلك المعاهدة تدل على أنه لم يكن هناك اعتراف رسمي متبادل بين البلدين قبل هذا التاريخ، وقد اعتبرت بنود هذه المعاهدة حداً أدنى للتفاهم بين البلدين وهدفاً للوحدة وضماناً لصيانة مستقبلهما. وفي عام ١٩٣٢م زار الأمير عبد الله بن الحسين بغداد، واتفق الملك فيصل والأمير عبد الله على أن تكون العلاقات بينهما قائمة على أساس التعاون الوثيق وعلى مراقبة الأمن عند الحدود ومنع التعديات كل على جانبه.

وبعد وفاة الملك فيصل (الأول) في تاريخ ٨ أيلول ١٩٣٣م تسلم الملك غازي عرش العراق، وكان الملك غازي ذا ميول قومية عربية، فقد ناهض النفوذ البريطاني في العراق، وعدّه عقبة في بناء الدولة العراقية الفتية وتنميتها، وعدّه مسؤولاً عن نهب ثرواته النفطية، لذلك ظهرت في عهده بوادر التقارب مع حكومة هتلر قبل الحرب العالمية الثانية (مركز التوثيق الملكي الأردني الهاشمي، ٢٠٢٠). وحاول الأمير عبد الله بعد وفاة الملك فيصل (الأول)، توثيق صلته مع ابن أخيه الملك غازي بن فيصل (الأول) باعتباره زعيم الأسرة الهاشمية، إذ قام بزيارة العراق مرات متعددة خلال الفترة من عام ١٩٣٤-١٩٣٩م، منها ثلاث زيارات في عام ١٩٣٤م في حين لم يزر الملك غازي الأردن ولا مرة (أبو الشعر، ٢٠١٠، ٦)، وهدفت زيارات الأمير إيجاد

نوع من التحالف بين شرق الأردن والعراق، إلا إنه لم يتمكن من تحقيق ذلك بسبب اختلاف وجهات النظر والمصالح، فالأمير عبد الله كان ذا خبرة وبصيرة ورؤية، بينما كان الملك غازي شاباً طموحاً ذا خبرة سياسية متواضعة، إضافة إلى اختلاف وجهة نظرهما بخصوص بريطانيا، إذ تميزت علاقة الملك غازي مع بريطانيا بالفنور (جبار، ١٩٩٥، ٤٦).

وأوشك أن يكون عام ١٩٣٩م عام تولي الملك عبد الله الأول عرش العراق، إذ توفي الملك غازي في حادث سيارة عام ١٩٣٩م، ورُشح لتولي الملك من بعده الأمير عبد الله، والأمير زيد بن الحسين، والأمير عبد الإله بن علي خال الملك فيصل الثاني (لم يكن مؤهلاً للعرش لصغر سنه) لمنصب الوصي على عرش العراق، ولكن الأمير عبد الإله هو من حاز على الوصاية على العرش الملكي العراقي، بسبب الرغبة البريطانية في استبعاد الأمير عبد الله، بالإضافة إلى الدور الذي أداه رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري السعيد، وعدد من ضباط الجيش العراقي خوفاً من رغبة الأمير عبد الله المحتملة في السيطرة على العراق (حسان، ٢٠٠٠، ١٦). وفي عام ١٩٣٩م زار الأمير عبد الله العراق، وعلى أثرها اعتمدت العراق التمثيل الدبلوماسي الأردني (الحضرمي، ٢٠١٠، ٢٨). وكان سامح حجازي أول قنصل أردني يصل بغداد في شباط عام ١٩٤١م، وحمل رسالة من الأمير عبد الله إلى الأمير عبد الإله الوصي على العرش. فيما وافقت حكومة شرق الأردن على تعيين القنصل العراقي السيد عبد الوهاب درويش في ١٨ آذار ١٩٤٠م، وصدرت الإرادة بالموافقة على التعيين في ١٩ حزيران ١٩٤٠، وبأشر عمله في ٢٧ آب ١٩٤١م (أبو الشعر، ٢٠١٠، ٨-٩).

وفي نيسان من عام ١٩٤١م قامت ثورة رشيد عالي الكيلاني واستمرت لغاية ٢ أيار ١٩٤١م، حيث استولى على الحكم، وفرّ الوصي على العرش (الأمير عبد الإله) إلى الأردن (الموسوي، ٢٠١٨، ٣٤٨)، إذ اتخذ الأمير عبد وعده الله موقفاً عدائياً من الانقلاب وطالب بالقضاء عليه؛ لأنّ نجاح الانقلاب في العراق كان يعني نهاية طموحات الأمير في تحقيق مشاريعه الوحدوية الخاصة بسوريا الكبرى والاتحاد مع العراق. ففي رسالة وجهها إلى شعبه في ١٦ أيار ١٩٤١م ذكر فيها "أنّ فئة اغتصبت سلطة الحكم في هذا القطر العزيز قد رغبت في اتباع سياسة خاطئة ترمي إلى تعريض هذا البلد العربي الكريم [العراق] إلى القلاقل والفتن

وسلامته واطمئنانه إلى الفوضى والاضطراب. وأنّ العزم منصرف إلى إعادة الحالة الطبيعية للعراق". (عبدالله بن الحسين، ١٩٨٩، ٢٣٨-٢٣٩).

وكان للمؤسسة العسكرية الأردنية دور في مساندة المملكة العراقية ضد هذه الأحداث السياسية، إذ قام الفيلق العربيّ الأردنيّ الذي كان يقوده الإنجليزي كلوب باشا قائد الجيش الأردنيّ آنذاك، بالتحرك نحو العراق وهاجم نقطة شرطة طريبيل في إطار خطة مشتركة مع بريطانيا والقضاء على حركة رشيد عالي الكيلاني، وقد شكلت هذه المساندة الأردنية دوراً فعالاً في إعادة الوصي إلى عرش العراق (الثبيلات، ٢٠١٠، ٢٣٦). لكن كان هناك تقاطع في الأهداف بين الإنجليز والملك عبد الله الأول، فالإنجليز كانوا يريدون تخليص قواتهم المحاصرة في قاعدة الحبانية. بينما الملك عبد الله كان يهدف إلى إعادة الأمور إلى نصابها في العراق وعودة الوصي الشرعي على العراق وهو الأمير عبد الإله، مثلما كان يخشى من تداعيات الانقلاب في العراق الذي ربما يقود إلى تقوية النفوذ الألماني في العراق. ويدل على صحة هذا التوجه أن الطائرات الألمانية قصفت قوات الفيلق العربيّ الذي كان مهمته تنظيم مقاومة ضد ثورة رشيد عالي الكيلاني، التي كانت تقود تقدم للهجوم الأردنيّ الإنجليزي باتجاه الحبانية، إذ هاجمت ثلاث طائرات ألمانية من طراز (مسر شمث) قادمة من سوريا هذا الرتل، واستشهد اثنان من الفيلق العربيّ الذي كان يقوده الجنرال كلوب. ودّمرت سيارتهما، وأنقذت الحبانية. بعدها تحرك الإنجليز إلى الفلوجة باتجاه بغداد (الرقاد، ٢٠٢١، ١٥١-١٥٤).

وبعد القضاء على حركة رشيد عالي الكيلاني سار البلدان وفق سياسة التفاهم المشترك. وبدأت تظهر في الأجواء مشاريع وحدوية أهمها مشروع (الهلال الخصيب)، الذي قدمه نوري السعيد رئيس وزراء العراق آنذاك، ومشروع (سوريا الكبرى) الذي طرحه الأمير عبد الله عام ١٩٤٦م، ويقوم المشروع في فكر الأمير عبد الله بن الحسين على أن سوريا الطبيعية هي وحدة واحدة، بمناطقها الأربع: (سوريا، لبنان، فلسطين، شرق الأردن)؛ لأنّ هذه المناطق ذات طبيعة واحدة وتاريخ واحد، ويقول الأمير في ذلك: "إنّ حتمية الطبيعة وحتمية التاريخ. والوعي لمصلحة الديار الشامية ثم مصلحة البلاد العربيّة ككل، هي التي تؤلف الإيمان بضرورة الوحدة السوريّة. وليس من ينكر حقيقة هذا الوجدان القوميّ الملموس في شرق الأردن وفلسطين التي كانت تسمى

إلى ما قبل الانتداب عليها بسوريا الجنوبية... " (عبد الله بن الحسين، ١٩٨٥، ٢١٤)، وتبدأ حدودها من جبال طوروس شمالاً إلى الحدود المصرية جنوباً وتلتقي بحدود العراق شرقاً والبحر المتوسط غرباً، وكان الأمير يرفض التقسيمات الاستعمارية لسوريا وعبر عن ذلك بقوله: "سوريا في اعتقادي هي سوريا الصحيحة، سوريا الكبرى، ديار الشام المعروفة بالتاريخ وليست سوريا التي يُتعارف عليها اليوم بمثل ما خطط المستعمر وجعلها هذا الجزء من سوريا الشمالية فقط." (عبد الله بن الحسين، ١٩٨٥، ٦).

وطالب الأمير بأن يكون نظام الحكم فيها ملكياً دستورياً برئاسة الأمير عبد الله بن الحسين مع السماح بانضمام أي دولة عربية أخرى لها (حسان، ١٩٩٨، ١٧).

وقفت بريطانيا ضد مشروع سوريا الكبرى؛ لأنه لا يتوافق ومصالحهما الاستعمارية في المنطقة، وبدلاً من تأييد الأمير في تحقيق وحدة سوريا، واصل وزير خارجيتها أنتوني أيدين (Antony Eden) العمل من أجل إنشاء الجامعة العربية كمنظمة إقليمية تتعطل بقيامها فكرة الوحدة العربية، وبالتالي تنكسر الروح القطرية لدى العرب في دولهم ضمن حدودها التي رسمها الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى، أما فرنسا فكان رد فعلها على المشروع إجراء انتخابات تشريعية في سوريا ولبنان في آذار ١٩٤٣م؛ وذلك من أجل القضاء على فكرة الملكية السورية، وقد تم انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية السورية، وبشارة الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية (عبيدات، ٢٠٠٩، ١٧-١٨). كما رأت بعض الدول العربية (سوريا ولبنان ومصر والسعودية) في المشروع تهديداً لمصالحها القطرية حيث سعت هذه الدول لإفشال المشروع من خلال مجلس الجامعة العربية، من خلال اتخاذها قراراً في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٦م بـعَد مشروع سوريا الكبرى مشروعاً منتهياً (العفيف، ٢٠٠٦، ٦٠).

وتوقف الملك عبد الله عن متابعة مشروعه بعد أن جُوبه بالرفض من كل الأطراف العربية، وخصوصاً بعد أن صرح الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق في أيلول عام ١٩٤٧م بأن بلاده تتخذ موقفاً محايداً تجاه مشروع سوريا الكبرى (عبيدات، ٢٠٠٩، ١٩).

وفيما يتعلق بالموقف من إنشاء جامعة الدول العربيّة، فقد طلبت مصر عام ١٩٤٣م عقد اجتماع لبحث أمر الوحدة العربيّة، فأرسل الأمير عبد الله بن الحسين وفداً للمشاركة في المباحثات التمهيديّة، وفي عام ١٩٤٤م بدأت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربيّ (بروتوكول الإسكندرية) بإنشاء جامعة الدول العربيّة بمشاركة كل من (الأردن وسوريا والعراق ولبنان ومصر واليمن والسعودية) وقامت الحكومتان العراقيّة والأردنيّة بتنسيق مواقفهما إزاء الجامعة العربيّة، واتضح ذلك من خلال الزيارات المتبادلة للأمير عبد الله والوصي على عرش العراق آنذاك الأمير عبد الإله للسنوات ١٩٤٣-١٩٤٥م (أبو الشعر، ٢٠١٠، ٦).

أسفرت الزيارات المتبادلة عن صدور تصريح هاشمي مشترك في عمان في تشرين الثاني ١٩٤٥، نص على التزام العراق وإمارة شرق الأردن بمبادئ الثورة العربيّة الكبرى ومضاعفة الروابط بين الأقطار العربيّة وذلك تحقيقاً لمثل العرب العليا (حمدي، ٢٠٠٧، ١٨). وقد عبّر الأمير عبدالله عن رأيه الصريح بقيام الجامعة فقال: "أمّا الجامعة العربيّة ومركزها بمصر، فهو أمر خطير للغاية. اسم كبير ودعاية عريضة طويلة، واجتماع ممثلين ليس لهم من الاتصال بالرغائب القوميّة ولا بوسيلة من الوسائل، وكل دولة من دول الجامعة مرتبطة بدولة أجنبية كبيرة لا تمكنها من التصرف خارج الالتزامات المتعهد بها، والأمم العربيّة وملوكها في منعزل عن ذلك؛ فاعتبروا يا أولي الأبصار." (عبدالله بن الحسين، ١٩٨٩، ٢٥٩). كما هاجم الأمير الجامعة ووصفها بالجرب الذي ادخلت فيه سبعة رؤوس مقيدة بقيود ثلاثة، فإمّا قيد احتلال وإمّا قيد عهد وإمّا قيد جهالة (عبدالله بن الحسين، ١٩٨٥، ٢٣٨). وقد عبّر الملك عبدالله في أكثر من مناسبة بأنّ الأردن انجرف من طرف الجامعة داخل التزامات لا تتوافق مع مصالحه، وأنّ الملك هدد بالانسحاب، ولكنه رأى أنّ الفرصة غير ملائمة وأنه على أي حال ينبغي على الدولتين الهاشميتين إتباع سياسة مماثلة فيما يتعلق بالجامعة (العبدالات، ١٩٩٣، ٢٧). أمّا العراق فقد دعا إلى الانسحاب من الجامعة العربيّة في وقت مبكر، حيث دعا نوري السعيد إلى انسحاب العراق من الجامعة (الروسان، ١٩٧٩، ١٠٣-١١٢) لكن الضغوط التي مورست عليه جعلته يتراجع عن الانسحاب. ومنذ ذلك التاريخ توثقت الصّلات بين عمّان وبغداد وأصبح التشاور في الشؤون الخارجيّة السمة البارزة للعلاقات بين البلدين. وجدير بالذكر أنّ قيام

الجامعة العربيّة أعطى مصر زعامة الأمة العربيّة وأسهم في تكوين جبهة ضد الهاشميين ومشاريعهم الوحدوية.

وبعد إعلان قيام المملكة الأردنيّة الهاشميّة عام ١٩٤٦م تحرك الملك عبد الله بحرية أكبر باتجاه تحقيق مشروعه الاتحادي مع العراق، إذ شارك الوصي على العرش الأمير عبد الإله في الاحتفالات الكبرى التي أقيمت بمناسبة إعلان استقلال المملكة الأردنيّة الهاشميّة في ٢٥ أيار عام ١٩٤٦، (أبو الشعر، ٢٠١٠، ٦). وفي ١٣ أيلول ١٩٤٦ وفي أثناء زيارته لبغداد قدّم الأردن مقترحاته حول الاتحاد، غير أنّ الطرفين اتفقا على تقليص فكرة الاتحاد إلى معاهدة أخوية وتحالف تم توقيعها في ١٤ نيسان عام ١٩٤٧ (الثبيلات، ٢٠١٠، ٢٣٧)، وفي هذا الشأن تذكر التقارير البريطانيّة أنّ السبب في تقليص الفكرة إلى معاهدة يعود إلى شعور المسؤولين العراقيين أنّ الاتحاد سيحمل العراق عبئاً فوق أعبائه، فضلاً عن خشية القيادة العراقيّة آنذاك من طموحات الملك عبد الله، وإمكانية سيطرته على الدبلوماسية العراقيّة (العبداللات، ١٩٩٣، 34-37).

وتضمنت تلك المعاهدة (١٢) مادة منها التأكيد على علاقات الأخوة والتحالف، والتعهد بأن لا يقوم أي منهما باتفاق أو تفاهم مع دولة أخرى تكون ضد مصالحهما المشتركة، وأن يحسما الاختلافات جميعاً بينهما بالطرق الدبلوماسية، وتعهد الجانبان على توحيد الأساليب العسكريّة في بلادهما، وأن يوكل للممثلين الدبلوماسيين بتمثيل مصالح الدولة الأخرى في البلاد التي ليس لها ممثلون في تلك الدولة (محافظة، ٢٠٠٥، ٦٦-٦٧).

وفي أواخر عام ١٩٤٩م حاول الملك عبد الله أن ينقل عبر وزير خارجيّة العراق توفيق السويدي وجهة نظره إلى الوصي عبد الإله في بغداد لوضع أي مقترحات لضمان مشروع الاتحاد، وأنّ فيصل الثاني سيكون ولي العهد (الثبيلات، ٢٠١٠، ٢٣٧)، فوضع الملك عبد الله أسساً لهذه الوحدة أو الاتحاد في ٢ حزيران عام ١٩٥٠م، وأرسلت إلى الأمير عبد الإله الذي أدخل بدوره بعض التعديلات، لتأتي هذه الأسس مؤكدة على توحيد المصالح الاقتصاديّة والجمارك والتعاون في المجالات الثقافيّة والتعليمية، وقد زار الملك عبد الله العراق في أعوام ١٩٤٧م و١٩٤٨م و١٩٥٠م إذ تكررت زيارته في هذا العام مرتين (أبو الشعر، ٢٠١٠، ٦)، إلا

أن اغتيال الملك عبد الله في ٢٠ تموز عام ١٩٥١م أدى إلى توقف الحوار بصدد المشروع
الوحدوي (للصامعة، ٢٠٠٧، ٢٢٨).

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين شرق الأردن والعراق ١٩٢١-١٩٥١

أولاً: العلاقات الاقتصادية

إنّ العلاقات الاقتصادية بين شرق الأردن والعراق خلال الأعوام العشرة الأولى من عمر
الدولتين قد تميزت بطابعها الأسري الأخوي. إذ لا توجد إشارات واضحة إلى وجود علاقات
اقتصادية رسمية بين البلدين، إذ لم يُوقع أي اتفاق رسمي بين البلدين لغاية عام ١٩٣١م، وهو
العام الذي وُقعت أول اتفاقية لتنظيم مرور الزيوت المعدنية لشركة زيت بترول العراق، وقد
صدر في جريدة الشرق العربي العدد ٣٠١ بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٣١م نص المعاهدة المعقودة
بين صاحب السمو أمير شرق الأردن وصاحب الجلالة ملك العراق وقد تضمنت الاتفاق على
نقاط تنظيم عمليات مرور الزيوت المعدنية، والإعفاءات الجمركية على البضائع التي تستوردها
شركة بترول العراق من شرق الأردن، وكذلك نشر في الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن العدد
٣٣٥ بتاريخ ١ شباط عام ١٩٣٢م مشروع قانون إعفاء شركة زيوت بترول العراق من دفع
الرسوم البلدية لسنة ١٩٣٢م. إذ نص القانون على أن تعفى جميع البضائع التي تستوردها شركة
زيوت بترول العراق بمقتضى أحكام المادة (٥) بالاتفاق المعقود مع شرق الأردن المؤرخ في ١١
كانون الثاني ١٩٣١م من دفع الرسوم البلدية. وقد وقع رئيس الوزراء عبد الله سراج على هذا
القانون في تاريخ ١٥ آذار عام ١٩٣٢م (البخيت وآخرون، ١٩٩٧، ٣٨٣-٥١٦).

وفي عام ١٩٣٤م أتمت شركة نفط العراق البريطانية مد الأنابيب الناقلة للنفط من آبارها
في كركوك إلى حيفا عبر شرق الأردن. وقد وُقعت أول اتفاقية اقتصادية بين الأردن والعراق في
٣٠ أيلول عام ١٩٥٣م في عهد الملك حسين بن طلال (حمدي، ٢٠٠٧، ٣٢-٢١٩)، ومنذ
ذلك الوقت أصبحت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تشهد نمواً قوياً تمت ترجمته في العديد من
النشاطات والاستثمارات الاقتصادية والمالية، والعديد من الاتفاقيات الثنائية.

ثانياً: العلاقات العسكرية

كانت العلاقات العسكرية بين شرق الأردن والعراق علاقات محدودة جداً باستثناء دور المؤسسة العسكرية الأردنية في مساندة المملكة العراقية ضد ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١م، والقضاء عليها، وعودة الوصي على عرش العراق إلى منصبه.

وفي الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨م اقتضت الخطة العسكرية العربية توزيع القوات للجيش العربي، إذ نصت على أن تقسم مناطق فلسطين إلى المنطقة الشمالية، المحاذية للبنان وسوريا، ووضعت تحت مسؤولية الجيش السوري وجيش الإنقاذ، والمنطقة الوسطى، وكانت من مسؤولية الجيش العراقي والأردني، أما المنطقة الجنوبية، وتبدأ من الخليل، فاتبعت للجيش المصري، على أن تلتقي جيوش سوريا ولبنان والعراق في حيفا، وفيما يلتقي الجيش المصري مع نظيره الأردني، في تل أبيب (الغويين، ٢٠١٢، ٥٥).

كما أرسل العراق عن طريق الأردن في بداية المعركة (١٥٠٠) جندي ثم تطور العدد إلى أن وصل عام ١٩٤٩م إلى (١٩) ألف جندي وما زال شهداء الجيش العراقي في مدينة المفرق وفي مدينة جنين مثلاً على تضحيات الجيش العراقي في الدفاع عن فلسطين.

ومن أبرز المهام التي أوكلت إلى الجيش الأردني خلال فترة الحرب حماية المعسكرات والمخازن وطرق المواصلات البريطانية، وحماية الطريق البري الذي يربط حيفا ببغداد، وكذلك حماية خطوط أنابيب البترول كركوك - حيفا التي تعدّ من أراضي شرق الأردن (عبيدات، ١٩٩٣، ١٤٤).

وجدير بالذكر أنّ مشاركة الجيش العربي الأردني في الحرب العالمية الثانية واشتراكه في القضاء على انقلاب رشيد عالي الكيلاني في العراق وحكومة فيشي الموالية للألمان في سوريا أثر كبير في زيادة خبرته العسكرية وتجربته الحربية. وتحوله من قوات شرطة ودرك إلى جيش نظامي ومؤسسة عسكرية متكاملة (Vatikiotis, 1967, 73-74).

الخاتمة

تميزت سياسات الملك عبد الله الأول والملك فيصل الأول أبناء الحسين بن علي الخارجيةً بالبعد القومي المنطلق من الفكر الهاشمي الحريص على وحدة الأمة العربية وصيانة حقوقها، إذ سعى الطرفان إلى تطبيق أفكارهم القوميّة في وحدة الأمة العربيّة (مشروع سورية الطبيعية، ومشروع الهلال الخصيب). وقد أيد الملك فيصل استقلال حكومة شرق الأردن، الذي أعلنته بريطانيا عام 1923م. وفيما يتعلق بالحدود، فقد اتفق الطرفان على ترسيمها لتصبح حدوداً دولية معترفاً بها.

وبعد وفاة الملك فيصل في أيلول عام 1933م، حاول الأمير عبد الله أن يوجد نوعاً من التحالف بين العراق وشرق الأردن. لكن تلك المحاولات اصطدمت بالرفض البريطاني من جهة والرفض العربي (مصر والسعودية) من جهة أخرى، وفي أوائل عام 1945م حدث تقارب بين البلدين الهاشميين، بحثت على إثره إمكانية توحيد القطرين، إلا أنّ المشروع لم ينجح بسبب عدم تأييد جامعة الدول العربيّة له خشية انقسام دول الجامعة. ولذلك استبدل المشروع بمعاهدة تحالف وأخوة تم التوقيع عليها في الرابع عشر من نيسان 1947م.

وخلال الفترة ما بين 1921-1951م كانت الدولتان تعمدان إلى تصريف سياساتهما الخارجيةً بهامش سياسي قليل، بسبب التحجيم البريطانيّ لدور كلتا الدولتين، والخشية العراقيّة من سيطرة الملك عبد الله الأول على السياسة العراقيّة، ولقد مثل عدم الاستقرار السياسيّ في العراق خلال تلك الفترة (تولي ثلاثة ملوك للحكم) خللاً في الأداء السياسيّ الداخليّ وتضارباً في المصالح، وتعدداً في مصادر القرار وخصوصاً من الجانب العراقيّ، مما كان له أثره الواضح في ضعف العلاقات وتواضع التأثير المتبادل بينهما في أغلب المراحل.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

- _ أبو الشعر، هند. (٢٠٠١). تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني (٩٢٢هـ-١٣٣٧هـ) / ١٥١٦م-١٩١٨م). عمان: مكتبة الأسرة الهاشمية.
- _ البخيت، محمد عدنان، وآخرون. (١٩٩٧). الوثائق الهاشمية، أوراق عبد الله بن الحسين، العلاقات الأردنية - العراقية منذ ١٩٢١-١٩٥١. (المجلد ٩). المفرق: جامعة آل البيت.
- _ الثبيات، قاسم جميل. (٢٠١٠). أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية. عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
- _ الحسني، عبد الرزاق. (١٩٨٩). تاريخ الوزارات العراقية. (الجزء ٣). بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- _ الجريدة الرسمية الأردنية (١٩٣١م). ١٩٣١/٤/٢٧.
- _ خله، كامل محمود. (١٩٨٣). التطور السياسي لشرق الأردن. طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع.
- _ ذنون، فواز موفق. (٢٠-٢١ كانون الأول، ٢٠٠٦). "العراق والأردن: دراسة في العلاقات السياسية بين البلدين ٢٠٠٣-٢٠٠٦". في العراق ودول الجوار: وقائع المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق. ص ٣١٧-٣٣٩.
- _ الرقاد، محمد خلف. (٢٠٢١). الأبعاد العسكرية في السياسة الأردنية: ١٩٢١-١٩٩٩. عمان: المطابع العسكرية.
- _ الروسان، ممدوح. (١٩٧٩). العراق وقضايا الشرق العربي القومية: ١٩٤١-١٩٥٨. (ط ١). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع.
- _ عبد الله بن الحسين. (١٩٨٥). الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين، حقبة من تاريخ الأردن. (ط ٣). بيروت: الدار المتحدة للنشر.
- _ عبد الله بن الحسين. (١٩٨٩). مذكراتي. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- _ عبيدات، ميسون منصور. (١٩٩٣). التطور السياسي لشرق الأردن في عهد الإمارة: ١٩٢١-١٩٤٦. عمان: منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام.

- _ العفيف، أحمد. (٢٠٠٦). الملك عبد الله الأول بن الحسين وقضية الوحدة السوريّة الكبرى. (ط ١). عمان: دار جرير للنشر.
- _ الغويين، فيصل. (٢٠١٢). التاريخ السياسي للعلاقات الأردنيّة - المصريّة: ١٩٤٥-١٩٧٠. عمان: منشورات وزارة الثقافة.
- _ الماضي، منيب وموسى، سليمان. (١٩٥٩). تاريخ الأردن في القرن العشرين. (ط ١). عمان: مكتبة المحتسب.
- _ محافظة، علي. (١٩٧٣). العلاقات الأردنيّة - البريطانيّة: من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (١٩٥٧-١٩٢١). بيروت: دار النهار للنشر.
- _ اللصاصمة، أحمد حرب. (٢٠٠١). الهاشميون والوحدة العربيّة في التاريخ المعاصر. عمان: دار الخليج.

ثانياً: المجالات العلمية

- _ أبو الشعر، هند. (٢٠١٠). "العلاقات الدبلوماسية في عهد إمارة شرقي الأردن (١٩٢١-١٩٤٦) العراق نموذجاً". أوراق مؤتمر: الأردن: دبلوماسية عربية في العالم. ١-٣ كانون الأول، ٢٠١٠، الجامعة الهاشمية، الزرقاء.
- _ حسن، هناء عبد الله. (٢٠١٧). العلاقات العراقيّة الأردنيّة الاستراتيجية ونظرة جديدة للدروس المستفادة من ساحة العمليات الأردنيّة الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٤٨. المجلة السياسة والدوليّة، (٣٥-٣٦): ٩٩١-١٠١٢.
- _ الحضرمي، عمر. (٢٠١٠). وزارة الخارجيّة الأردنيّة في سطور. مجلة الدبلوماسية الأردنيّة، ١ (١): ٢٨.
- _ عبد، عصام نجم. (٢٠٠٧). العلاقات السياسيّة العراقيّة-الأردنيّة ١٩٣٢-١٩٥٨. مجلة أبحاث ميسان، ٣ (٦): ٨٩-١٤٨.
- _ عبيدات، ميسون منصور. (٢٠٠٩). موقف الأقطار السوريّة من مشروع سوريا الكبرى (١٩٢٠ - ١٩٥١م). مجلة المنارة، ١٥ (١): ١.

- _ ملكاوي، حنان، والشناق، عبد المجيد. (٢٠١٤). العلاقات الأردنية اللبنانية ١٩٢١-١٩٤٦. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٤١ (ملحق ١): ٤٥٥.
- _ الموسوي، قاسم. (٢٠١٨). أحداث العراق ١٩٢١-١٩٤١: حركة رشيد عالي الكيلاني وثورة ١٩ تموز، مجلة كلية التربية، (٣٠): ٣٤٨.
- _ نايل، محمد عبد الرحمن. (٢٠١٦). المعاهدة العراقية - البريطانية ١٩٢٢م والمعاهدة الأردنية-البريطانية ١٩٢٨م: دراسة مقارنة. المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، ١٠ (١): ٤٩-٧٢.
- _ النعيمي، حازم عبد الحميد. (٢٠١٠). العراق والأردن: دراسة في العلاقات السياسية. دراسات وبحوث الوطن العربي، (٢٠-٢١): ١.

ثالثاً: الرسائل العلمية

- _ جبار، عبد الأمير محسن. (١٩٩٥). "العلاقات السياسية الأردنية - السعودية ١٩٤٦-١٩٥٨". رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة، الكوفة.
- _ الجبوري، محمد حمد خلف. (٢٠١٦). "العلاقات الأردنية-العراقية (١٩٢١-١٩٥١) الوثائق الهاشمية أوراق عبد الله بن الحسين مصدرا". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق.
- _ حسان، هيثم حسن. (١٩٩٨). "السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٩٠-١٩٩٨". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، بغداد.
- _ حمدي، عثمان فتحي صالح. (٢٠٠٧). "العلاقات العراقية الأردنية ١٩٦٨-١٩٩١: دراسة تاريخية". رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- العبدلات، أرشيد فالح. (١٩٩٣). "العلاقات الأردنية-العراقية: ١٩٤٦-١٩٥٨". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق.

رابعاً: مواقع الأنترنت

_ مركز التوثيق الملكي الأردني الهاشمي. (٢٠٢٠). "غازي بن فيصل توج ملكاً على العراق (٨-٩-١٩٣٣)". تم الاسترجاع من الرابط التالي في تاريخ ١٣ أيار، ٢٠٢١.
[.https://www.facebook.com/rhdc.jo/posts/202643817875244/](https://www.facebook.com/rhdc.jo/posts/202643817875244/)

خامساً: المراجع الأجنبية

_ Aruri, Naseer H. (1972). Jordan: A Study in Political Development: 1921-1965. Netherlands: Martinus Nijhoff/The Hague.
_ Vatikiotis, P.J. (1967). Politics and the Military in Jordan: A Study of the Arab Legion: 1921-1957. 1st ed. London: Frank Cass & Co. Ltd.